

وزير الداخلية.. والمعلومة الأمنية المفقودة

◀ **صدم وزير الداخلية بحقيقة التعذيب فارتجل كلمات تعبر عن الصدمة**
◀ **تعذيب الميموني ليس تصرفاً فردياً وليس نهج وزارة**

- هل تم ابلاغ الإدارة المركزية للعمليات بهذا البلاغ؟
- هل قامت الإدارة المركزية للعمليات بإبلاغ الوزير بالحادثة؟
- من وقع امر ابعاد الحارس؟
- وكيف تم إيداعه في سجن الإبعاد وبأي تهمة؟
- هذه مجموعة من التساؤلات يجب الا تصر مرور الكرام بل يجب التحقق منها للوصول الى الحقيقة وعمّا اذا كان هناك إخفاء معلومات عن الوزير.
- ثانياً: الإعلام الأمني: وهو بيت القصيد حيث تعتبر ادارة الإعلام الأمني المرات العاكسة وحلقة الوصل ما بين الوزارة وأجهزة الإعلام على اختلاف أنواعها باعتبارها الجهة الوحيدة بالوزارة المعنية بنشر الأخبار وبيانات الوزارة، وفي هذا الصدد قامت الوزارة بإعداد وإصدار بيان يفترض انه من ادارة الإعلام الأمني وفقاً للاختصاص حول الحادثة مخالف للواقع، والتساؤل الذي يطرح نفسه هل اكتفت ادارة الإعلام الأمني بما ورد اليها من بيانات حول هذه الحادثة، والأجابه عن ذلك، وفقاً لما تم ايضاحه من حقائق لاحقاً يتضح ان ادارة الإعلام الأمني لم تكلف نفسها عناء البحث عن الحقيقة، بل اكتفت بما ورد اليها وتمت صياغته وبشبه دون تدقيق والتأكد من صحة ما ورد فيه وهنا تاتي المهنية في أداء العمل حيث ان العمل الإداري السليم يتطلب التدقيق والتأكد من أكثر من جهة حول أي حادثة الرجوع الى الجهة المعنية الدستورية، وتلك الإجراءات تتمثل في الآتي:
- التحقيق مع ادارة عمليات الاحمدي حول موضوع تلقي البلاغ من عمده من مخفر الاحمدي، وعمّا اذا تم إرسال البلاغ للإدارة العامة للعمليات من عمده في حالة تسلمه من مخفر الاحمدي وهل تم ابلاغ مدير الامن وكبار ضباط المحافظة بهذه الحادثة حيث انه من المتعارف عليه وفقاً للإجراءات الامنية المعتادة ان يتم ابلاغ كبار مسؤولي المحافظة بذلك.
- التأكيد على اهمية قيام المسؤولين بزيارات ميدانية مفاجئة دورية وفي اوقات مختلفة للإدارات التابعة لهم وتدوين ذلك في سجلات الادارات والاطلاع على عمل تلك الادارات وفقاً للقانون وذلك للتوثيق ومحاسبة من لا يقوم بذلك ايا كان موقعه.
- إعداد محاضرات لرجال الامن وفق برنامج زمني محدد على مدار العام للتعريف بحقوق الإنسان وحقوق المتهم وإجراءات الضبط والعقوبات لمن يتجاوز تلك الحقوق، حيث ان كثيراً من القضايا صدرت فيها احكام قضائية ببراءة المتهمين على الرغم من توافر اركانها وكانت نتيجة خلل في إجراءات الضبط.
- تشكيل لجنة للنظر والبث في طلبات الإبعاد متعاً لسوء استغلال السلطة وهذا يتضح جلياً في هذه الحادثة.
- تفعيل دور الادارة العامة للرقابة والتفتيش بالقيام بزيارات فجائية الى المخافر واماكن الاحتجاز للتأكد من تطبيق القانون وعدم التعسف في استخدام السلطة والتدقيق على سجلات المتهمين والموقوفين وأوضاعهم وهذا من المتعارف عليها وهذا بحد ذاته يعتبر المهنية في العمل والإبداع فيه ثانياً لا تنتظر الاوامر أو اتباع العمل الروتيني المعتاد، وذلك اذا كنا نريد فعلاً الاستفادة وأخذ العبر مما حدث كبادرة للإصلاح وببسط سيادة القانون وتعزيز ثقة المواطنين بالجهاز الأمني.



دكتور عادل إبراهيم
لواء متقاعد

كان الحدث الأكبر على الساحة المحلية هو حادثة قتل وتعذيب المواطن محمد الميموني من قبل بعض منتسبي إدارة المباحث الجنائية في محافظة الأحمدى وما أصدرته الوزارة من بيان مخالف للواقع استند اليه وزير الداخلية عن حسن نية وصفاء سريرية في مجلس الأمة مدافعاً عن وزارته تجاه ما يعتقد تجنيا على الجهاز الأمني من قبل بعض أعضاء مجلس الأمة قسلاً تارة، وشارحا تارة أخرى ظروف القبض والوفاة التي تعرض لها المجني عليه، وإيماناً منه بصحة ما يتلوه من معلومات وفي المقابل صدم الوزير عندما عرضت نسخة من سجلات بلاغات مديرية أمن الأحمدى يذكر التعذيب والوفاة فارتجل كلمات تعبر عن صدمته عندما قال «لا يشرفني العمل في وزارة تعذب المواطنين، وأتبعها لاحقاً باستقالته متحملاً المسؤولية الإدارية».

وبعد أن اختصفت الكثير من الحقائق عن جريمة تعذيب وقتل المواطن محمد الميموني، رحمه الله، والأعراق التي ادلى بها رجال المباحث المتورطون في هذه القضية وما سبقه من بيان تلاه وزير الداخلية امام مجلس الأمة نافياً وقوع هذه الجريمة، نستطيع القول إن المجني عليه كان ضحية لأكثر من موقف: ضحية إلقاء القبض، ضحية التعذيب، ضحية القتل، وآخرها ضحية البيان الإعلامي للوزارة.

لقد أظهرت وفاة المجني عليه الكثير من الأمور حول عمل الأجهزة الأمنية وفتحت الأبواب الموصدة على مصراعها ويكل شفافية وخاصة فيما يتعلق بإيصال المعلومات الأمنية وما يدور من إجراءات الضبط والتحقيق داخل الأجهزة المعنية في وزارة الداخلية.. الجهة الموثمة على حقوق وأعراض الناس كافة حيث ان موضوع الحادثة له شأن الأول يتمثل في إجراءات الضبط والتحقيق وما تبعها من تعسف وتعذيب وقتل واستغلال سلطة الأبعاد والتي تتعد كل البعد عن الإجراءات القانونية والدستورية والحقوق الدستورية للمفرد وهي محور تحقيق النزاهة العامة والثاني هو تسلسل البلاغ وإيصال المعلومة الأمنية للمسؤولين وهذا ما يهتما الآن نظراً لما وقع من إحراج للوزارة.

لا شك انه لا يمكن بأي حال من الأحوال اختزال ما وقع بأنه تصرف فردي كما أنه في نفس الوقت لا يمكن اعتباره منهج وزارة، ولكن ما حدث ابان التكسير من أوجه القصور والتي ما كان يجب ان تحدث، وتتمثل في مجموعة من السبلات التي قامت بها الأجهزة الأمنية كل في مجال اختصاصه في التعامل مع مجريات هذه الحادثة. ووفقاً لما تم ويتم نشره تباعاً في الصحف المحلية حول هذه الجريمة والتي ادت إلى إحراج الوزير أمام مجلس الأمة تستطيع استخلاص مجموعة من النتائج حول الحادثة وذلك على النحو التالي:

أولاً: تسجيل البلاغات: لقد وضعت وزارة الداخلية نظاماً واضح المعالم لإيصال المعلومات الأمنية والحوادث التي تقع في البلاد الى كبار المسؤولين وعلى رأسهم الوزير عن طريق الإدارة المركزية للعمليات والتي من أولى مهامها تلقي جميع البلاغات التي تقع في الدولة وتدوينها وإرسال نسخة كاملة للمسؤولين وإبلاغ كبار المسؤولين بالحوادث الهامة ليكونوا على اطلاع على مجريات الوضع الأمني في البلاد أولاً بأول. تلك البلاغات ترد من جميع أجهزة الوزارة عبر أقسام وادارات العمليات فيها كونها حلقة الوصل مع الإدارة المركزية للعمليات.

وفي هذا الصدد وهي نقطة مهمة حيث تمت الإشارة الى ان مخفر الاحمدي تلقى بلاغا من مستنقى الاحمدي بخصوص وفاة المجني عليه يوم 11 يناير أي قبل جلسة مجلس الأمة التي أدلى بها الوزير بياناً مخالفاً للواقع ومفاجئة بنسخة من البلاغ في مجلس الأمة دون علمه ووقوف سجل البلاغات تخضع حالة المجني عليه وظروف الوفاة ولنا في هذا الموقف ملاحظات عديدة تتمثل في الآتي:

- هل تم التعامل مع هذا البلاغ تعاملًا روتينياً وبإملاية؟
- هل تم ابلاغ قسم العمليات في مديرية الاحمدي من قبل مخفر الاحمدي؟
- هل تم ابلاغ مدير الامن او كبار ضباط المحافظة بهذا البلاغ؟
- هل اطلع مدير العمليات في المحافظة على هذا البلاغ؟
- هل تمت مراجعة سجل البلاغات ودفتر الأحوال؟

الصفحة الأملية

شكوى جديدة ضد رجال الأمن على خلفية الاعتداء على أحد ضيوف ديوان الحربش

بالبواعت على ارتكاب ذلك الفعل.
وحيث إن فعل المشكو في حقهم يشكل جريمة الضرب التي كانت من الممكن أن تؤدي إلى موت الشاكي خاصة أنها قد طالت منطقة حساسة وهي منقطة الرأس، وهو الأمر الذي دعا الشاكي إلى تقديم هذه الشكوى قبل المشكو في حقهم، ومن يسفر التحقيق عن ضلوعه في الجريمة المشار إليها وليتم استدعاء المشكو في حقهم للوقوف على أبعاد الاعتداء ونتائجه حسب الإجراءات المتبعة وفقاً لألطر المتبعة قانوناً.

ورفضوا توقيع الكشف الطبي عليه واكتفوا بإعطائه إجازة مرضية، مما دعاه للتوجه إلى مخفر الصليبخات لتحرير محضر بالواقعة ضد المشكو في حقهم وقبول هذا الطلب أيضاً بالرفض وكأنها مؤامرة ضد الشاكي.



الحامي خالد المهان

الظاهرة التي لحقت به، إلا أنهم رفضوا إعطائه تقريراً طبياً بالإصابات التي لحقت به

الموجودين بالندوة، حيث انه يعمل سكرتيراً لدى أحد نواب الدائرة الخامسة، حضر شخص ملثم قبل واقعة التعدي وطلب منه مغادرة المكان إلا أن موكلني فوجئ بالمشكو في حقهم ينهاون عليه بالضرب بالهراوات الخاصة برجال الأمن دون سابق إنذار. وقد أغمى عليه من شدة هذا الضرب المبرح الذي تعرض له، الأمر الذي دعا بعض الناجين من هذا الاعتداء غير المبرر إلى حمل موكلني إلى المستشفى لعمل اللازم طبياً وإعطائه تقريراً طبياً عن حالته والإصابات

تقدم المحامي خالد المهان بشكوى للنائب العام بصفته وكيلاً عن الشاكي (أحد حضور ندوة النائب د.جمعان الحربش بالصليبخات) تضمنت أنه بتاريخ 2010/12/8 بمنطقة الصليبخات بديوانية النائب د.جمعان الحربش وفي حوالي الساعة التاسعة مساءً وأثناء انعقاد ندوة بالديوان المذكور اقتحمت مجموعة من القوات الخاصة بالديوان على الموجودين بالندوة وتعدوا عليهم بالضرب بالهراوات.

وقال المهان في شكواه: ولما كان موكلني ضمن

«الكلية» قُضت بحبس عسكريين شهراً.. و«الاستئناف» خففت الحكم إلى غرامة 200 دينار



الحامية موزي الصباح

عليه بلا رحمة ولا شفقة، بعد ان استوقفاه في الشارع العام، وقام المتهمان بعد صدور الحكم بالاستئناف وحكمت المحكمة الكلية بقبول استئنافهما شكلاً وفي الموضوع ويتعدى الحكم وتخريم كل منهما مائتي دينار عما اسند إليهما وأكدت المحامية موزي الصباح ان موكلها عبدالعزيز الشمري سيرفع قضية على وزارة الداخلية، والمتهمين «ع.ح» و«أ.ح» اللذين قاما بالإعتداء عليه، للمطالبة بالتعويض المدني، والزام كل منهما بدفع مبلغ 5001 دينار على سبيل التعويض المدني المؤقت مع الزامهما بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة الفعلية.

بدنية جسيمة ناتجة عن اعتدائهما عليه بجسم صلب، وكذلك ادعاهما كذبا بأن المذكور قام بإهانتهما بالفاظ نابية بنحو يخذش شرفهما.

وقالت المحامية موزي الصباح في صحيفة الدعوى ان موكلها عبدالعزيز الشمري تعرض لإصابات بدنية اعجزته عن ممارسة أعماله الشخصية، وكذلك تعرض للإيذاء النفسي البالغ، والتي كانت حديث الناس في الدواوين من جراء نشر وقائع اعتقاله في الصحف اليومية، مما اثر على مركزه الاجتماعي بين اهله وفي وطنه، كما ان الاعاقلة التي يعاني منها لم تشفع له من قيام العسكريين من الاعتداء

قضت محكمة اول درجة بإدانة كل من «ع.ح» و«أ.ح» بالحبس شهراً مع الشغل والنفاذ وبغرامة مائة دينار عن كل منهما لوقف نفاذ الحكم، وذلك عما اسند إليهما من استنعال للقسوة مع المتهم عبدالعزيز الشمري اعتماداً على سلطة وظفتهما، وإحداثهما إصابات للمذكور.

وفي التفاصيل: اقام دفاع المدعي عبدالعزيز الشمري مكتب المحامية موزي الصباح دعوى قضائية ضد وكيل وزارة الداخلية بصفته، وكل من «ع.ح» و«أ.ح» لقيامهما باستعمال القسوة اعتماداً على سلطة وظفتهما، حيث إنهما يعملان عسكريين في أمن الدولة فاحداً به إصابات

تبرئة مواطنين من الاتجار بالمخدرات

قضت الدائرة الجزائية بالمحكمة الكلية برئاسة المستشار صلاح الحوطي وأمانة سر صالح الخضري ببراءة مواطنين من تهمة الاتجار وتعاطي المواد المخدرة، بينما قضت بحبس اثنين من المتهمين 10 سنوات مع الشغل والنفاذ وغرامة 10 آلاف دينار وبحبس المتهمين الثالث والرابع 5 سنوات وغرامة 5 آلاف دينار مع الشغل والنفاذ.

وقد مثل المتهم الخامس المحامي علي محمد العلي ومثل المتهم السادس المحامي محمد خربيط فدفعاً أمام المحكمة بيطان تحريات ضابط الواقعة ويطان القبض على المتهمين مخالفةً للقانون ولانتفاء حالة التلبس.

بعد أن تزوجت منه وانفصلت بدعوى الإعاقة القديمة

«الاستئناف» تلزم الزوجة بردّ المهر كاملاً لزوجها بعد الخلوة الشرعية

الحامية صفية السيد احمد دفاعها على اساءة الزوجة للزوج وتحاييلها على الزوج المتمثل في تمنعها عن زوجها وتركها منزل الزوجية متحججة بإعاقة الزوج على الرغم من علمها بإعاقة الزوج سلفاً قبل الزواج إلا أنها ارتضت الزواج منه رغبة منها في الحصول على المهر إلا ان القضاء كان منصفاً عادلاً وكانت له كلمته في حفظ حقوق الزوج.

تُمن الجهود البارزة في مداومة الأوكار المشبوهة

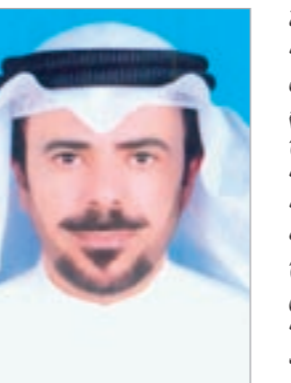
الشمالي كرم «أمن الفروانية» وذكّر بمبدأ الثواب والعقاب

المسيء، مشيراً الى ضرورة بذل المزيد من الجهود من جانب رجال أمن الفروانية خاصة ان المحافظة تتسم بكثافة سكانية عالية وبالتالي لابد من اليقظة وملاحقة مخالفي قانون الإقامة باعتبار ان مخالف قانون الإقامة مهياً لارتكاب الجرائم حتى يستطيع الانفاق على معيشته في الكويت.

نُمن الجهود البارزة في مداومة الأوكار المشبوهة

أشار اللواء الشمالي الى ان جهود رجال أمن الفروانية واضحة للعبان خاصة فيما يتعلق بملاحقة لصوص الاتصالات الدولية وأيضاً ملاحقة الأوكار المشبوهة وضبط من بداخلها.

نقابة «الإطفاء» تشكر صاحب السمو على مكرمه بعلاج المري في الخارج



احمد العجمي

تقدم رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بإدارة العامة للإطفاء أحمد العجمي بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد - حفظه الله ورعاه - على مكرمه الاميرية بإعطاء تعليمات بسفر الرقيب وليد سالم المري للعلاج بالخارج إثر إصابته في حادث دهس على طريق الدائري السابع أثناء قيامه بتأدية واجبه والتعامل مع أحد البلاغات.

نُمن الجهود البارزة في مداومة الأوكار المشبوهة

الشمالي كرم «أمن الفروانية» وذكّر بمبدأ الثواب والعقاب

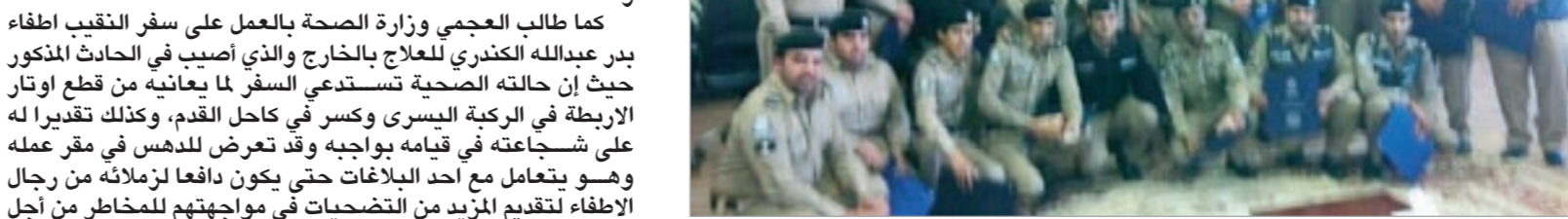
المسيء، مشيراً الى ضرورة بذل المزيد من الجهود من جانب رجال أمن الفروانية خاصة ان المحافظة تتسم بكثافة سكانية عالية وبالتالي لابد من اليقظة وملاحقة مخالفي قانون الإقامة باعتبار ان مخالف قانون الإقامة مهياً لارتكاب الجرائم حتى يستطيع الانفاق على معيشته في الكويت.

نُمن الجهود البارزة في مداومة الأوكار المشبوهة

أشار اللواء الشمالي الى ان جهود رجال أمن الفروانية واضحة للعبان خاصة فيما يتعلق بملاحقة لصوص الاتصالات الدولية وأيضاً ملاحقة الأوكار المشبوهة وضبط من بداخلها.

نُمن الجهود البارزة في مداومة الأوكار المشبوهة

أشار اللواء الشمالي الى ان جهود رجال أمن الفروانية واضحة للعبان خاصة فيما يتعلق بملاحقة لصوص الاتصالات الدولية وأيضاً ملاحقة الأوكار المشبوهة وضبط من بداخلها.



اللواء الشمالي متوسلاً للمكرمين



رجال الإطفاء أثناء تعاملهم مع حريق تيماء

مذيع تلفزيوني هرب من تفتيش في أبو حليفة

وقال مصدر امثني ان رجال امن الاحمدي وانشاء قيام نقطة تفتيش قام الضابط بطلب رخصة قيادة مراسل لاحدى القنوات إلا أنه فوجئ بالمراسل يقول

وقال مصدر امثني ان رجال امن الاحمدي وانشاء قيام نقطة تفتيش قام الضابط بطلب رخصة قيادة مراسل لاحدى القنوات إلا أنه فوجئ بالمراسل يقول

وقال مصدر امثني ان رجال امن الاحمدي وانشاء قيام نقطة تفتيش قام الضابط بطلب رخصة قيادة مراسل لاحدى القنوات إلا أنه فوجئ بالمراسل يقول

عسكري سلب مصرياً تحت تهديد السلاح

رجال النجدة الى موقع البلاغ فشقاهموا رجال يهجم بإحراق التاكسي في إحدى الساحات الترابية بمنطقة هدية ليتم توقيفه، وعفروا بحوزته على 400 دينار قام بالاستيلاء عليها من داخل التاكسي ليتضح انه عسكري في وزارة الدفاع وعليه تم ضبطه وإحالتة الى جهة الاختصاص.

منه ايصاله من منطقة صباح السالم الى منطقة هدية. ويعقد توقيفه عند إحدى الاشارات الضوئية فوجئ الوافد بالشخص يخرج سكيناً ويضعها على رقبته طالباً منه النزول من المركبة وأشار المصرد الى ان الوافد وهو يعمل سائق تاكسي ابلغ عمليات الداخلية فور نزوله من سيارته ليتجه

وقال مصدر امثني ان رجال امن الاحمدي وانشاء قيام نقطة تفتيش قام الضابط بطلب رخصة قيادة مراسل لاحدى القنوات إلا أنه فوجئ بالمراسل يقول

وقال مصدر امثني ان رجال امن الاحمدي وانشاء قيام نقطة تفتيش قام الضابط بطلب رخصة قيادة مراسل لاحدى القنوات إلا أنه فوجئ بالمراسل يقول

وقال مصدر امثني ان رجال امن الاحمدي وانشاء قيام نقطة تفتيش قام الضابط بطلب رخصة قيادة مراسل لاحدى القنوات إلا أنه فوجئ بالمراسل يقول

وقال مصدر امثني ان رجال امن الاحمدي وانشاء قيام نقطة تفتيش قام الضابط بطلب رخصة قيادة مراسل لاحدى القنوات إلا أنه فوجئ بالمراسل يقول

وقال مصدر امثني ان رجال امن الاحمدي وانشاء قيام نقطة تفتيش قام الضابط بطلب رخصة قيادة مراسل لاحدى القنوات إلا أنه فوجئ بالمراسل يقول

وقال مصدر امثني ان رجال امن الاحمدي وانشاء قيام نقطة تفتيش قام الضابط بطلب رخصة قيادة مراسل لاحدى القنوات إلا أنه فوجئ بالمراسل يقول

وقال مصدر امثني ان رجال امن الاحمدي وانشاء قيام نقطة تفتيش قام الضابط بطلب رخصة قيادة مراسل لاحدى القنوات إلا أنه فوجئ بالمراسل يقول